مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

دراسة حالة وكالات CNAC،ENGEM، ANADE بالشلف

Support institutions and their role in the economic empowerment of women in Algeria case study agencies ANADE, ANGEM,CNAC in chlef

جازية حسيني[1]

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر

d.hassini@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 05 /2022/06 تاريخ القبول: 05 /2022/10 تاريخ النشر: 11 /2022/11

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه مؤسسات الدعم في تعزيز التمكين المالي والاقتصادي للمرأة في الجزائر وبالتحديد الوكالات التابعة لولاية الشلف، والتي تشارك في تمويل المشاريع لمختلف الفئات بما فيه المرأة و الارتقاء بها إلى الدور الريادي؛

لتحقيق هذه الغاية استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي والذي يشمل وصف وتحليل البيانات الصادرة عن مجموعة من الهياكل الداعمة وهي CNAC،ENGEM،ANADE ومدى مساهمتها في تمكين المرأة اقتصاديا؛

أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أنه بالرغم مما تبذله الجزائر من مبادرات لأجل التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمها إنشاء وكالات الدعم لمرافقة وتمويل المشاريع في الجزائر إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب في العديد من القطاعات، باستثناء قطاع الخدمات الذي شهد عدد معتبر من المشاريع النسوية الممولة مقارنة بقطاعات الصيانة والصيد البحري والفلاحة كونها حكرا على الرجال،كما يظهر ذلك من احتلال الجزائر المراتب الأخيرة في مجال تمكين المرأة وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي وذلك في المرتبة 140 من 146 دولة .

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الدعم، CNAC، ENGEM،ANADE ، التمكين الاقتصادي للمرأة

Abstract:

This study aimed to highlight the role that support institutions play in promoting the financial and economic empowerment of women in Algeria, specifically the agencies affiliated to the state of Chlef, Which participates in financing projects for various groups, including women.

To achieve this goal, the study relied on the analytical descriptive approach, which includes description and analysis of data issued by a group of supporting structures, namely ANADE, ENGEM, CNAC;

The results of this study showed that despite Algeria's efforts such as establishing support agencies to accompany and finance projects in Algeria, it is still lagging behind in many sectors, with the exception of the services sector, which witnessed a significant number of funded women's projects compared to the sectors of maintenance, agriculture, which are the preserve of men, this is also shown by Algeria's rank 140 out of 146 countries in the field of women's empowerment.

Key words: *Support Institutions, ANADE, ENGEM; CNAC, Women's Economic Empowerment*

1 – المؤلف المرسل: جازية حسيني ، d.hassini@univ-chlef.dz

مقدمة:

تشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية ما تزال أقل بكثير من المستوى الممكن وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في السنوات الماضية، ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور كما أن معظم الأعمال التي تقوم بها المرأة غير مدفوعة الأجر.

يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تطوير مشاركتها وتنمية قدراتها ووعيها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة، فقد أصبح تمكين المرأة هدفا أساسيا لكثير من المشاريع التنموية الحكومية، فالتمكين الاقتصادي للمرأة يعد من الاستراتيجيات الهامة لتنمية المجتمع وزيادة فعاليته كما ونوعا، هذا ما أكدت عليه توصيات المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة من العقود الماضية، كضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة وكذا مخططة في عمليات التنمية الشاملة لهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات بالمساواة والعدل في التنمية وتمكينها اقتصاديا .

أدركت الجزائر أهمية إدماج وتمكين المرأة في مجال التنمية، وقيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي، والإفادة من إمكانياتها وخبراتها في هذه المجالات، وفرت الدولة الجزائرية البيئة القانونية الداعمة للمشاركة الإيجابية للمرأة، ويتضح ذلك من حرص الدستور والمنظومة التشريعية في الجزائر على إسهام المرأة في نشاطات الحياة المتنوعة، وفي مقدمتها الأنشطة الاقتصادية، هذا فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها والإنجازات المؤسساتية التي تم إرساؤها لتحقيق تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية،وذلك بالاعتماد على وكالات تشجع المرأة نحو العمل الخاص والرسمي، ومن أهم الوكالات الفاعلة في مجال التمويل،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE وهذه الأخيرة موجهة لمساعدة دخول المرأة إلى عالم الأعمال عن طريق تقديم الدعم المالي لها ومرافقتها لضمان ديمومة واستمرارية مشاريعها من أجل تعزيز دورها في المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة وكالات الدعم في التمكين الاقتصادي للمرأة، وكيف أسهمت الجزائر في دعم دور المرأة الريادي في التنمية الاقتصادية ؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية متمثلة في :

- ✓ ما المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وفيما تكمن أهميته؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي قامت بها الجزائر للتمكين الاقتصادي للمرأة بالاعتماد على الهياكل الداعمة ؟
- ✓ ماذا قدمت وكالات الدعم في الجزائر لمساعدة المرأة على الريادة في الأعمال؟

فرضية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية وما اندرج عنها من تساؤلات فرعية تمحورت لدنيا الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ يسهم التمويل المقدم من قبل وكالات الدعم في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر.

وتتمحور على فرضيتين فرعيتين :

- ✓ تقدم وكالات الدعم في الجزائر المرافقة للنساء في الجزائر لتمويل مشاريعهن الذي يسمح باستمرارها.
- ✓ تسعى المرأة في الجزائر إلى الوصول إلى التمكين الاقتصادي الذي يؤهلها إلى ريادة الأعمال .

- **أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها عن طريق موضوع الدراسة والمتغيرات التي تبحث فيها وهي التمكين الاقتصادي للمرأة ودور هياكل الدعم في الجزائر، إذ يحظى مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة باهتمام الباحثين بالإضافة إلى اهتمام الهيئات الحكومية والدولية والتي أصدرت قوانين وتبنت استراتيجيات تعمل على إعطاء مجال أكبر لنشاط المرأة وقدرتها على الاستقلالية المالية، ويمكن أن تشكل الدراسة الحالية إضافة جديدة إلى الدراسات السابقة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر بالاعتماد على تشجيع المشاريع الموجهة للنساء ومدى تمكن المرأة من إبراز قدرتها في الاستثمار والقيادة والتسيير بحيث تمثل عنصرا فاعلا للنهوض بالاقتصاد.

- **أهداف الدراسة :**

يقوم كل موضوع على تحقيق مجموعة من الأهداف لذا تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

- معرفة الآليات والاستراتيجيات القائمة على تمويل المشاريع الموجهة للنساء في الجزائر .
- الوقوف على الدور الذي تقوم به مؤسسات الدعم في الجزائر في تمويل المشاريع الموجهة للمرأة مما يعزز تمكينها الاقتصادي.

- **أقسام الدراسة:**

المحور الأول : الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة .

المحور الثاني : التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر.

المحور الثالث: مساهمة مؤسسات الدعم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة:

إن الحاجة للتمكين تنبثق من عدم قدرة الفرد أو مجموعة من الأفراد على تحقيق الطموح ليتمكنوا من استغلال كامل قدراتهم بسبب الحواجز المصطنعة الموجودة في المجتمع.

أولا– مفهوم التمكين

إذا ما بحثنا في أصل مفهوم التمكين نجد أنه مستمد من الكلمة اللاتينية "potere" والتي تعني أن يصبح قادرا، أما في اللغة العربية يعني التمكين التقوية والتعزيز (قنوفي، 2015)

ويعرف التمكين بأنه امتلاك الفرد القوة ليصبح عنصرا مشاركا بفاعلية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث التغيير في الآخر، الذي قد يكون فردا أو مجتمعا بأكمله (الأحمر و بلول، 2007)

ثانيا– أنواع التمكين

للتمكين أنواع عدة منها:

1-**التمكين السياسي**: امتلاك الفرد للقوة والإمكانيات اللازمة التي تعزز قدرته في المشاركة السياسية بصورة جدية وفعالة، وإيصاله إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، وتعزيز دوره في هذه المواقع ليكون قادرا على تغيير واقعه وواقع الآخرين، أفرادا أو جماعات أو مجتمع بأكمله.

2- **التمكين القانوني**: عملية تغيير منهجية يتمكن من خلالها الفرد من الخدمات القانونية لحماية حقوقه ومصالحه والارتقاء بها كمواطن وكفاعل في المجتمع، يتمكن من خلالها الحصول على حقوقه بمختلف أشكالها، وتحصيل ما توفر له من فرص. (قنوفي، 2015)

3-**التمكين الإداري**: إستراتيجية إدارية تقوم على منح العاملين قوة التصرف، واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية من جانب العاملين في إدارة منظماتهم، وحل مشكلاتها والتفكير الإبداعي وتحمل المسؤولية و الرقابة (أفندي، 2003)

4-**التمكين الاقتصادي**: هو عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته،و إمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة (سلامي و بيبة، 2013)

وما يهمنا في دراستنا هو التركيز على التمكين الاقتصادي وربطه بعنصر فاعل في المجتمع ألا وهي المرأة.

ثالثا– التمكين الاقتصادي للمرأة:

تعدّدت مفاهيم التمكين الاقتصادي للمرأة إلا أننا يمكن ذكر البعض منها:

1- التمكين الاقتصادي للمرأة هو تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أكثر قوة اقتصاديا وذلك بزيادة سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية كالأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة، وتعرف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية بمدى إمكانيتها في الحصول على ثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على الحصول على الثروات لأطول مدة زمنية ممكنة (Ayham، 2008)

2- التمكين الاقتصادي للمرأة هو عملية تحقيق المساواة في وصول المرأة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، والتأكد من إمكانية استخدامها لممارسة سيطرة متزايدة على مجالات أخرى من حياتهم(Taylor, 2014)

3- كما يرى البعض أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر عن طريقها في علاقات القوة الاقتصادية في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس للتصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. (سلامي و بيبة، 2013)

4- يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية والدخل المكتسب والأجور، ويؤكد الداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم، وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال،ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال من دون النساء. (شملاوي و الحيط، 2019)

مما سبق يمكننا تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه مساعدة المرأة على اتخاذ خطوات صحيحة نحو قرار اقتصادي يمنحها الاستقلالية المالية التي تكسبها الثقة بالنفس باعتبارها عنصرا فاعلا تساهم في بناء اقتصاد وطنها.

رابعا: أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الآتي: (الدراغمة، 2014)

-الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الإفادة من القدرات لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة.

-يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم،بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز.

المحور الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

استنادا إلى التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين the gender gap report لسنة 2022 الذي يتم إعداده من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي في مجال تمكين المرأة، أين ظهرت الجزائر خلالها في ذيل القائمة في الترتيب العالمي، ويلاحظ تراجع كبير لتمكين المرأة في الجزائر حيث تراجعت أربعة مراتب كاملة في سنتين متتاليتين، كما أنها انتقلت من المرتبة 119 في سنة 2010، إلى 140 في سنة 2022 وهو ما يعبر عن تراجع كبير في المجال تمكين المرأة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول رقم 01:

أولا :ترتيب الجزائر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة

قام المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بإعداد التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين لسنة 2022 حيث تراجعت مرتبة الجزائر إلى آخر الترتيب وتحصلت على المرتبة 140 من اصل 146 دولة خضعت للدراسة .

الجدول رقم 1: الترتيب العالمي للجزائر في مجال تمكين المرأة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	0.605	0.599	0.611	0.596	0.618	0.632	0.642	0.629	0.629	-	0.634	0.633	0.602
الترتيب	119	121	120	124	126	128	120	127	128	-	132	136	140

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع :

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality

تاريخ الإطلاع :2022/06/13

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الترتيب العالمي للجزائر في مجال تمكين المرأة بين سنة 2010- 2022 أن الجزائر شهدت تذبذب وتراجع معتبر لم تتمكن من خلاله الجزائر تحسين ترتيبها العالمي،وشهدت 2022 أسوأ ترتيب وهو الرتبة 140 من أصل 146 ،وكان أحسن ترتيب في سنة 2010 بالمرتبة 119، كما تجدر الإشارة إلى انعدام الإحصائيات لسنة 2019 .

ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم جهود الدول المختلفة في مجال دعم وترقية مكانة المرأة على دراسة مؤشرات أساسية هي: المشاركة الاقتصادية والفرص، الحصول على التعليم، الحصول على الرعاية الصحية وأخيرا المشاركة السياسية.والجدول 02 يفصل معطيات المؤشرات المختلفة بالنسبة للجزائر.

ثانيا : مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر

يمكن قياس التمكين لاقتصادي للمرأة داخل أي دولة عن طريق استخدام جملة من المؤشرات هي : (حساني و خوني، 2015)

- **المساهمة الاقتصادية** : مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل .
- **الفرص المتاحة اقتصاديا**: نوعية المشاركة للمرأة، نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- **المشاركة في اتخاذ القرار**:الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مد مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.
- **التعليم**: نوعية التعليم، الفرص المتاحة لتطوير المرأة علميا، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
- **الصحة**: العناية الصحية ، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية النفسية.

الجدول رقم 2: مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر لسنة2021و 2022

	الترتيب العام		المشاركة الاقتصادية والفرص		الحصول على التعليم		الحصول على الرعاية الصحية		المشاركة السياسية	
السنوات	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
النتيجة	0.633	0.0602	0.456	0.466	0.966	0.915	0.958	0.958	0.151	0.070
الترتيب	136	140	142	138	111	126	144	135	100	134

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality 2021/2022 تاريخ الإطلاع :2022/06/13.

يظهر الجدول مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الشامل للفجوة بين الجنسين لسنتي 2021 و2022 ويمكن ملاحظة مايلي:

- نلاحظ أن مؤشر المشاركة السياسية هو الأفضل حيث احتلت المرتبة 100 في سنة 2021 وتراجعت بشكل ملحوظ إلى المرتبة 134 عالميا.

- نجد أن مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص شهد تحسن من سنة 2021 و 2022 من المرتبة 142 إلى 138 عالميا، ويتم إعداد هذا المؤشر بالاعتماد على خمسة نسب:

1-نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالرجل.

2- المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة بالنسبة لنفس العمل.

3- نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل.

4- نسبة النساء المشرعات والمسيرات واللواتي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال.

5- نسبة النساء الخبيرات عمليا والعاملات التقنيات مقارنة بالرجال.

ويظهر الجدول 03 تفاصيل ترتيب الجزائر في المؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (المشاركة الاقتصادية والفرص) لسنتي 2021و 2022

جدول رقم 3:ترتيب الجزائر في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة سنة 2021/ 2022

النسب	الرتبة		النتيجة		المعدل المتوسط للعينة		نساء		رجال	
السنوات	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص	142	138	0.456	0.466	0.583	0.582	-	-	-	-
نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة مقارنة الرجل	151	142	0.254	0.243	0.655	-	18.7	15.68	73.6	64.48
المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة بالنسبة لنفس العمل	4	3	0.815	0.815	0.628	-	-	-	-	-
نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل ($)	149	144	0.190	0.184	0.494	-	3.6	3.31	18.8	18.00
نسبة النساء المشرعات والمسيرات اللائي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال %	147	135	0.091	0.091	0.349	-	8.4	8.36	91.6	91.64
النساء الخبيرات علميا والعاملات التقنيات مقارنة بالرجال	98	81	0.804	0.916	0.755	-	44.6	47.80	55.4	52.20

المصدر: : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقعين الإلكترونين:

https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf.تاريخ الإطلاع 2022/06/13

نلاحظ من الجدول رقم 03 أن الجزائر تسجل:

-نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالرجل بلغت 18.7 مقابل 73.6 للرجل أي ثلاثة أضعاف وذلك لسنة 2021 وفي سنة 2022 كانت نسبة المرأة 15.68 مقابل .64.48 للرجل لترتفع بذلك بفارق أربعة أضعاف وهو ما يترجمه ارتفاع معدل البطالة بين النساء مقارنة بالرجال؛

-نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقابل الرجل3.6 دولار مقابل 18.8 دولار للرجل في سنة 2021 أما في سنة 2022فاضبح 3.31 دولار مقابل دولار 18 للرجل حيث تحصلت الجزائر على المرتبة 144 في سنة 2022 أي دخل المرأة في حدود خمس دخل الرجل وهي نسبة قليلة جدا وغير عادلة بمرتبة 149في سنة 2021 و المرتبة 144 في سنة 2022؛

-نسبة النساء أصحاب المشاريع والمسيرات واللواتي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال حيث يستحوذ الرجال على 91.6% من الفرص مقابل 8.4% فقط للنساء.في سنة 2021 أما في سنة 2022 فكانت فلم تشهد النسب تغير كبير حيث أصبحت 91.64 للرجال مقابل 8.36 للنساء مما يعبر على هيمنة الرجال على الفرص لريادة الأعمال .

الجدول رقم 04: المؤشرات السياقية وفق المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2022/2021

	الرجال		النساء		القيمة	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
تقدم المرأة في الأعمال الريادية	-	-	-	-	5.05	5.05
القوى العاملة /المليون	8.77	10.00	1.95	2.40	0.18	0.19
العاطلين عن العمل	-	9.95	-	21.49	-	12.22
العاملين بدوام جزئي	15.67	0.16	36.23	0.36	2.31	0.19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقعين الإلكترونين:

https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf.تاريخ الإطلاع 2022/06/13

من الجدولين السابقين 03 و04 نجد أن النسب المقدمة تفسر الوضعية الحالية للتمكين الاقتصادي للمرأة وترسم معالم المعوقات الأساسية لها، فضلا على البيئة الثقافية المعاكسة التي تعلي من شأن التقاليد والأعراف المجتمعية لا تنصف المرأة وتعيد إنتاج مقولات تسيء تفسير المصادر التشريعية بقصد حرمان المرأة من حقوقها وعلى رأسها حقها الإنساني في التنمية، نجد أيضا:

– حظ المرأة في الحصول على عمل يزداد فقط في الدوام الجزئي وذلك لعزوف الرجال عنه واستحواذهم على مناصب العمل ذات الدوام الكامل؛

–مشكل التمويل الناجم عن ضعف دخل المرأة مقارنة بالرجل؛

– بعد المرأة عن مراكز صنع القرار والقوانين المتعلقة بالسياسات الاقتصادية يمنعها من دعم تطلعاتها كعنصر فاعل في النشاط الاقتصادي.

رابعا: معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

تواجه المرأة في الجزائر العديد من المعوقات تتمثل بالآتي (نادية، 2011):

- طبيعة المجتمع الجزائري المحتفظ المتميز بنظرته الخاصة للمرأة الناشطة؛
- تشكل روح المبادرة والتخوف من البنوك أهم العوائق التي تعرقل اشتراك النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛
- رفض الرجل منافسة المرأة في القطاعات الصعبة المحتكرة من قبله كقطاع البناء والأشغال العمومية؛
- صعوبة حصول النساء على التمويل، بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الأجل المحدد نظرا لقلة خبرتهن في مجال المال والأعمال وتمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف؛
- العجز المفرط في مجال الاتصال وفي ملاءمة إجراءات إنشاء المؤسسات، خاصة فيما يخص التأخر في الردّ بقبول الملف ما يؤخر البدء في إنجاز مشاريعهن في الوقت المرغوب فيه؛
- صعوبة الوصول إلى السوق إذ تجد المرأة صعوبة في تسويق منتجاتها مقارنة بالرجل لأسباب اجتماعية وثقافية ولعدم القدرة على اجتذاب الموظفين الأكفاء.

كما يمكن إضافة معوقات أخرى (رحيم كاظم، 2016)

- عدم المساواة في الدخل بين الرجل و المرأة بسبب قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة؛
- اختيار المرأة للوظائف التقليدية كالتعليم أو الصحة؛
- غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والاقتصادي ؛
- قلة القناعة و الثقة بالقرارات الصادرة أو التي تتخذها المرأة؛
- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل و القدرة على التفاوض واتخاذ القرار.
- اعتماد مبدأ المساواة في إعداد البرامج والميزانيات والاستراتيجيات لكل من الرجل والمرأة دون مراعاة المسؤولية المزدوجة للمرأة ؛
- عدم وضع وتنفيذ سياسات منسقة لحرية حركة السلع والخدمات والمستثمرين الاقتصاديين، خصوصا سيدات الأعمال، للاستفادة من الأسواق الإقليمية؛

خامسا : سبل إنجاح التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

يواجه التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر العديد من المعوقات كما يقابله مجموعة من السبل التي تعمل على تعزيز مكانة المرأة الجزائرية في مجال التمكين الاقتصادي : (درويش، 2004)

- اعتماد مبدأ المساواة في إعداد البرامج و الميزانيات والإحصائيات لكل من الرجل و المرأة؛
- توطيد وتعزيز التشاور بين جمعيات سيدات الأعمال والسلطات العمومية لاسيما على المستوى المحلي؛
- إدماج النساء حاملات الشهادات والمشاريع الاستثمارية في مخططات التنمية المحلية، وفق منظور تعزيز الموارد والإمكانيات والأملاك المحلي؛
- تشجيع النساء المقاولات على الاستثمار في قطاعات جديدة منتجة وعدم التركيز على المجال الحرفي فقط؛
- وضع وتنفيذ سياسات منسقة لحرية حركة السلع والخدمات للمستثمرين الاقتصاديين، خصوصا سيدات الأعمال، للاستفادة من الأسواق الإقليمية وشبه الإقليمية؛

المحور الثالث: مساهمة مؤسسات الدعم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية

عرفت الدولة الجزائرية تدهورا كبيرا في المجال الاقتصادي أثناء عقد الثمانيات من القرن العشرين وخاصة في ظل اعتمادها على ريع المحروقات في تغطية نفقاتها العامة، كذلك قامت بعدة إصلاحات جبائية في عقد التسعينات من القرن نفسه، ركزت فيها على تشجيع وترقية الاستثمار وذلك بإنشاء هياكل داعمة للمؤسسات، نالت فئة الشباب القسط الأوفر من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، التي أصبحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

أولا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث تسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروفهم المعيشية، وهذا عن طريق استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

وظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر في سنة 1999 إلا أنه لم يعرف –صيغة السابقة–النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المراقبة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 في 22 يناير 2004 المعدل.

1– مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في: (agence natinnal de gestion de micro-credit en Algerie, 2020):

–دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.

–إبلاغ المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.

–متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

–الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

-تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

2- مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع الاقتصادية للمرأة

قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها والى غاية 2021/03/31 بتقديم 944558 قرض على مستوى التراب الوطني، والجدول الآتي يوضح توزيع عدد المستفيدين من هذه القروض حسب الجنس.

الجدول رقم 05: توزيع عدد المستفيدين من القروض حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة
نساء	601032	%63.63
رجال	343526	%36.37
المجموع	944558	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الإطلاع 2022/05/15

نلاحظ من الجدول أن نسبة النساء اللواتي استفدن من القروض المقدمة من الوكالة تقارب 63 % بينما نسبة الرجال الذين استفادوا من القروض لم تتجاوز نسبة 37 % وهذا راجع لان نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية اكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة ، حيث أن النساء يقمن بشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج و الخياطة وغيرها، كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء ماكثات في البيت على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة خاصة في مجال الصناعات التقليدية

ثانيا:الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب قانون 94-188 المؤرخ في 06جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين غلى البطالة، كما يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحتسبة ستة وثلاثين شهرا(36)، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يسهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم. (caisse national d'assarance -chomage, 2020)

كما كلف الصندوق CNAC بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35الى 50سنة.

1- مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

من مهام الصندوق :(caisse national d'assarance -chomage, 2020)

1-1 تعويض البطالة:

ابتداءً من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لإدارية ولأسباب اقتصادية.

من مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة2006:

- أكثر من 830.189 عاملا مسرحا من مجموع 505.201مسجلا، أي بنسبة استفادة 94%.
- يناهز عدد المستفيدين الذين تم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محددة المدة أو بقائهم بالمؤسسات المؤهلة للتصفية 275. 5 مستفيدا.
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تمت في المدة الممتدة بين 1996و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذاك بدأ منحنى الانتساب في التقلص.

2-1 دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35) و(50) سنة:

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة ودعم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة2004 بصفة إدارية ، على تنفيذ جهاز دعم أحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة وثلاثين(35)وخمسين(50)سنة، لغاية شهر جوان 2010.

ابتداءً من سنة 2010،سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين خمسة وثلاثين(35) وخمسين(50)سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة(10)ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

2- مساهمة الوكالة في دعم المشاريع الموجهة للمرأة

منذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2020/12/31 قام بتمويل 150278 مشروع، والجدول رقم 05 يوضح توزيع المشاريع بين النساء والرجال والنسبة من إجمالي المشاريع حسب النشاط.

الجدول رقم 06 : توزيع المشاريع الممنوحة من طرفCNAC حسب النشاط.

نوع النشاط	إجمالي المشاريع الممنوحة	المشاريع الممنوحة للرجال	المشاريع الممنوحة للنساء	نسبة المشاريع النسوية
الفلاحة	23144	20575	2569	%11.1
الحرف التقليدية	14383	11132	3251	%22.6
البناء و الأشغال العمومية	8589	8374	215	%2.5
الري	347	329	18	%5.2
الصناعة	11767	9199	2577	%21.9
الصيانة	898	877	21	%2.3
الصيد البحري	490	488	2	%0.4
مهن الحرة	1228	642	586	%47.7
الخدمات	31348	25956	5392	%17.2
نقل البضائع	45850	45162	688	%1.5
نقل المسافرين	12234	12086	148	%1.2
المجموع	150278	134811	15467	%12.14

المصدر: Bulletin d'information statistique de l'entreprise N°36, Ministère de l'industrie et des Mines

من الجدول 06 نلاحظ أن نسبة تمويل المشاريع النسائية ضئيلة مقارنة مع المشاريع الرجالية،حيث بلغ عدد المشاريع النسوية الممولة 15467 مشروع مقابل 132455 مشروع للرجال نسبة 12.14% إجمالي المشاريع الممولة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحويل عوامل الزيادة والاستقلالية لدى الشباب وذلك بالنظر لعدد مؤسسات المنشأة في إطار دعمها وعدد المناصب المتوفرة من الشغل، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96-296 المؤرخ في 24ربيع الثاني عام 1417هـ الموافق لـ08سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96_296المؤرخ في 24 ربيع لثاني عام 1417 الموافق لـ8سبتمبر 1994 تم تعديل تسمية الوكالة في نص المادة 01 لتصبح تحت تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وتسعى إلى تشجيع ودعم الفكر المقاولاتي، كما تعمل على تشجيع الاستثمار والتقليص من نسبة البطالة. (agence natinnal de gestion de micro-credit en Algerie, 2020)

1- مساهمة الوكالة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تمول العديد من المشاريع الشبابية للذين يريدون إنشاء مشاريعهم الاستثمارية ولكن لا يملكون رؤوس الأموال لذلك فيما يأتي سنعرض بعض الإحصائيات لعدد المشاريع أو القروض الممنوحة للشباب فئة النساء خاصة ونسبة القروض السنوية من إجمالي القروض الممنوحة خلال فترة 2010_2016 وأيضا عرض المشاريع الممولة حسب نوع النشاط والجنس .

1-1 نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس

تم توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع الشلف وهو ما يوضحه الجدول 07:

الجدول رقم 07:توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس (2010-2020)

السنوات	الرجال	%	النساء	%	المجموع
2010	421	92%	35	8%	456
2011	1074	95%	54	5%	1128
2012	1308	95%	74	5%	1382
2013	776	94%	46	6%	822
2014	854	95%	42	5%	896
2015	319	86%	51	14%	370
2016	99	85%	18	15%	117
2017	54	76%	17	24%	71
2018	223	95%	12	5%	235
2019	143	91%	14	9%	157
2020	47	73%	17	27%	64
المجموع	**5318**	**91%**	**380**	**11%**	**5698**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات مقدمة من مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي –الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكالة الشلف.

نلاحظ من الجدول 06 أن هناك فرق واسع بين عدد المشاريع فئة النساء الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمقدرة بـ 380 مشروع بنسبة 11 % وبين نسبة المشاريع فئة الرجال المقدرة بـ 5318 مشروع بنسبة 91 %، برغم أن المناخ الاستثمار في الجزائر يمنح الفرص بشكل متكافئ بين النساء والرجال إلى حدّ ما، إلا أن نسبة ولوج النساء لهذه الوكالة مقارنة بالرجال جدا صعبة ،وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الجزائري السلبية للمرأة في عالم الأعمال من جهة وقلة خبرة المرأة في مجال الاستثمار وحداثتها في القطاع من جهة أخرى.

ولكن هذه النسب لا تعكس حقيقة نشاط المرأة، حيث لا يجب أن ننسى فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللواتي يشكلن نسبة الأكبر، فليس جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي لظروف عديدة وأسباب مختلفة، منها السلطة الذكورية التي ترفض رؤية المرأة منافسة لها، فضلا عن الرجال الذين يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية بأسمائهن، لكن التسيير الحقيقي للعمل يكون من طرف الرجل.

الجدول رقم 07 يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث عرفت تذبذبا أثناء المدة ما بين 2010- 2020، نلاحظ أن هناك زيادة تدريجية في نسبة التمويل المشاريع فئة الرجال ونفس الملاحظة بالنسبة للمشاريع فئة النساء وذلك أثناء المدة ما بين 2010 إلى غاية 2012 مع انخفاض طفيف في سنة 2013 ليرتفع في سنة 2014 بنسبة ضئيلة، ليشهد تراجعا من سنة 2015 إلى غاية 2017، ثم يرتفع في سنة 2018 ويتراجع في سنة 2019 ، وينتعش أكثر في سنة2020 بنسبة هي الأعلى منذ عشر سنوات.

2-1 المشاريع الممولة حسب النشاط والجنس

الجدول رقم 08:المشروعات الممولة من قبل ANADEحسب نوع النشاط والجنس

نوع النشاط	عدد المشروعات الممولة		نسبة المشروعات النسائية
	الرجال	النساء	
الزراعة	55441	2700	%5
الحرف	35793	7337	%17
البناء والأشغال العمومية	34063	820	%2
الري	535	25	%4
الصناعة	23348	4004	%15
الصيانة	10396	177	%2
الصيد	1115	16	%1
الأعمال الحرة	6439	5478	%46
الخدمات	90550	18011	%17
النقل بالتبريد	12996	389	%3
نقل البضائع	55821	709	%1
نقل المسافرين	18516	481	%3
المجموع	**345019**	**40147**	**%10**
	385166		

المصدر:Bulletin d'information statistique de l'entreprise N°36, Ministère de l'industrie et des Mines

نلاحظ من الجدولين رقم 07 و08 أن المشاريع الممولة للنساء من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ضعيفة مقارنة مع التمويلات الممنوحة للرجال حيث نسبة تمويل المشاريع السنوية 10 % من إجمالي التمويلات الممنوحة للشباب حيث بلغت 40147 تمويل للنساء مقابل 345019 تمويل للرجال .

تأتي في مقدمة التمويلات الممنوحة للنساء الأعمال الحرة نسبة 46% ثم تليها الأنشطة الحرفية والخدمات بنسبة 17 %ليليها باقي الأنشطة الأخرى بنسبة ضئيلة، ونلاحظ أيضا أن المشاريع النسائية اتجهت نحو المهن الحرة في المقدمة بنسبة 47.7% يليه نشاط الحرف التقليدية بنسبة 22.6 %، الصناعة بنسبة 21.9% ثم الخدمات 17.2 % أما باقي الأنشطة بنسبة ضئيلة.

2- عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

مولت الوكالة الوطنية العديد من المشاريع النسوية المستحدثة مناصب شغل جديدة، الجدول الموالي يوضح ذلك،

2-1 عدد المشاريع النسوية الممولة ومناصب الشغل المستحدثة

مولت الوكالة الوطنية العديد من المشاريع النسوية المستحدثة مناصب شغل جديدة وذلك ما يتضح في الجدول رقم 09 :

الجدول رقم 09: عدد المشاريع النسوية الممولة

السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع النسوية	نسبة المشاريع النسوية	عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف النساء
2010	456	35	8%	60
2011	1128	54	5%	85
2012	1382	74	5%	129
2013	822	46	6%	117
2014	896	42	5%	86
2015	370	51	14%	118
2016	117	18	15%	43
2017	71	17	24%	46
2018	235	12	5%	29
2019	157	14	9%	34
2020	64	17	27%	36
المجموع	**5698**	**380**	**-**	**783**

المصدر: مصلحة الإحصائيات و الإعلام الآلي – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكالة الشلف

من الجدول الذي يمثل عدد المشاريع النسوية الممولة ومدى مساهمتها في توفير مناصب شغل في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 إن الاستثمارات الممنوحة لم تعرف الاستقرار فأحيانا ترتفع وأحيانا أخرى تنخفض، ونلاحظ أنه وعلى مدار عشر سنوات تم تمويل واستحداث 5698 مشروع منها 380 مشروع لفائدة النساء، حيث شهدت الثلاث سنوات الأولى 2010-2012 تطور ملحوظ ومستمر في عدد المشاريع الممولة بلغت 35، 54، 74مشروع على التوالي ، نلاحظ أيضا هناك ارتفاع ملحوظ ومستمر في عدد مناصب الشغل المستحدثة في نفس السنوات نفسها بـ 60،85،129 منصب شغل، وذلك بسبب السياسة التي تنتهجها الوكالة في تمويل المشاريع عن طريق تخفيف الإجراءات الإدارية فضلا عن الامتيازات الجبائية وكذلك التعديلات التي صدرت سنة 2011 التي تنص على تخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 5% و10% إلى 1 % و2% حسب مبلغ الاستثمار، ورفع الحدّ الأقصى للاستثمار إلى مبلغ 10.000.000 دج بالنسبة لسنتين 2013، 2014 شهدت تراجع وتدهور في عدد المشاريع الممولة بـ 46، 42، مشروع على التوالي مقابل 117، 86 منصب شغل محدث وهذا راجع إلى التعديلات سنة 2013 التي اقتصرت بمنح القروض إلى حاملي شهادات التكوين المهني والمتخرجين الجامعات، ليرجع ارتفاع سنة 2015 بـ51 مشروع مقابل 118 منصب شغل، كما نلاحظ انخفاض مرة أخرى بشكل حادّ ومع بداية 2016 إلى غاية 2018 حيث سجلت أدنى حصيلة في هذه الأخيرة خلال عشر سنوات 12 مشروع

مصاحبا له 29 منصب شغل بسبب سياسة العامة للدولة نتيجة تراجع مداخيل النفط، أما في السنتين الأخيرتين 2019 و2020 ارتفع عدد المشاريع الممولة بـ 14 و17 مشروع على التوالي مع ارتفاع لمناصب الشغل بـ 34 و36 منصب، وهذا راجع إلى تعليمات الحكومة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية باعتماد حلول ودية وتخفيض الإجراءات على المستثمرين العاجزين عن تسديد ديونهم.

2-2 عدد المشاريع الممولة حسب القطاعات

الجدول رقم 10:عدد المشاريع النسوية الممولة حسب القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع النسوية	النسبة النسوية (%)
الفلاحة	18	5	28
البناء و الأشغال العمومية	63	7	11
الصناعة	34	10	29
الصيانة	3	-	-
المهن الحرة	165	94	57
الخدمات	117	34	29
نقل البضائع	14	-	-
نقل المبرد	5	-	-
المجموع	**419**	**150**	**36**

المصدر: مصلحة الإحصائيات و الإعلام الآلي – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكالة الشلف

نلاحظ من الجدول رقم 10 الممثل لعدد المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مدار السنوات من 2010 إلى 2020 على التوالي والتي ساهمت في إنشاء ومرافقة 380 مشروع في مختلف القطاعات والأنشطة مقابل استحداث 774 منصب شغل، حيث استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر وصل عددها إلى 149 مشروع، بينما قطاع مهن الحرة بـ 102 مشروع، ويليه مباشرة القطاع الصناعي بـ 55 مشروع، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الحرف بـ 32 مشروع وهذا راجع لتناسب هذه القطاعات مع خصوصية المرأة من جهة، وامتلاكها الكفاءة والمهارة والخبرة في هذه المجالات من جهة أخرى، ثم قطاع الفلاحة بـ 27 مشروع، بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 9 مشاريع، أما قطاع نقل البضائع 3 مشاريع، وأخيرا مشروع واحد لكل من قطاع الصيانة والمبرد والصيد البحري، وتعتبر هذه القطاعات حكرا على الرجال، لكن هذا لا ينفي وجود نية ولو بسيطة تظهر بداية توجهها نحو هذه القطاعات وتثبت إمكانية خوض غمارها ونجاحها في هذا النوع من الأنشطة، أما من حيث عدد المناصب التي وفرتها المشاريع النسوية الممولة يتصدر قطاع الخدمات المرتبة الأولى، بعده قطاع المهن ثم القطاع الصناعي، أما قطاع الفنون والحرف يكاد يكون متقاربا مع قطاع البناء ، ثم الصيد البحري، نقل البضائع ، بينما قطاع الصيانة ونقل المبرد شبه معدومين لا يوفر إلا منصب شغل واحد.

خاتمة

عالجت هذه الورقة البحثية واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ومدى مساهمة وكالات الدعم في الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية للمرأة وبالتالي العمل على تعزيز التنكين الاقتصادي للمرأة ،إذ تعد تعبئة الطاقة المنتجة للمرأة بوصفها تمتلك قدرات معطلة لا يتم استثمارها بالشكل الأفضل وإدخال منظور النوع الاجتماعي الجندر في جميع الاستراتيجيات الوطنية باعتبار مشاركتها في الحياة الاقتصادية بما تعدّ المولد الحقيقي للتنمية لكونها تمثل أكثر من نصف تعداد المجتمع مما يؤكد ضرورة إشراكها في النمو الاقتصادي إذ أردنا تحقيق تنمية اقتصادية لذلك سعت الجزائر إلى إسناد دور المرأة في جميع المستويات من حيث سهولة وصول واستخدام الخدمات المالية ونصيب من المشاريع بالرغم من العراقيل التي تحول دون وصولها إلى ريادة الأعمال وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نحددها كما يلي :

النتائج:

– يعتبر تمكين المرأة في المجالات التنموية لا يمكن أن يتحقق بفعل القوانين والتشريعات الصادرة فحسب بل يجب أن يزداد وعي المرأة بحقوقها وأن تتولد القناعة لديها بأنها قادرة على الاندماج في سوق العمل وقيادة مراكز مهمة في المجتمع؛

– لقد أثمرت جهود الدولة في الجزائر بتقليص الفجوة بين الجنسين في السياسة أولا ثم التعليم والفرص التشاركية والصحة بدرجات متفاوتة إلا أن ما توصلنا إليه هو التراجع المستمر في ترتيب الجزائر إلى أن أصبح في ذيل قائمة الدول من حيث التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر .

– تم إنشاء وكالات الدعم لتمويل المشاريع الصغيرة ليستفيد منها كلا الجنسين إلا أننا نجد نسبة المشاريع الموجهة للنساء دون الرجال تتفاوت من وكالة إلى أخرى ،فنجد أن وكالة تسيير القرض المصغر تقدم نسبة 63 % من القروض كانت موجهة للنساء مع ضرورة الإشارة إلى ارتفاع هذه النسبة راجع لطبيعة العروض الموجهة لاقتناء المواد الأولية التي تساهم بكثير في نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، أما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فكانت نسبة تمويلها للمشاريع النسوية هو 12.14 % في مختلف القطاعات أما على مستوى طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هناك فرق واسع بين عدد المشاريع الممولة للنساء بنسبة 11 % وبين نسبة المشاريع فئة الرجال بنسبة 91 %، برغم أن المناخ الاستثمار في الجزائر يمنح الفرص بشكل متكافئ بين النساء والرجال إلى حدّ ما، إلا أن نسبة ولوج النساء لهذه الوكالة مقارنة بالرجال جدا صعبة ،وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الجزائري السلبية للمرأة في عالم الأعمال من جهة وقلة خبرة المرأة في مجال الاستثمار وحداثتها في القطاع من جهة أخرى.

– حقيقة التمكين الاقتصادي للمرأة لا يمكن حصره في النسب الرسمية ، حيث لا يجب تجاهل فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللواتي يشكلن نسبة كبيرة، فليس جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي، منها السلطة الذكورية التي ترفض رؤية المرأة منافسة لها، فضلا عن الرجال الذين يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية بأسمائهن، لكن التسيير الحقيقي للعمل يكون من طرف الرجل.

– احتل قطاع الخدمات الصادرة من حيث عدد المشاريع النسوية الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة مقارنة بالقطاعات الصيانة والصيد البحري ونقل المبرد كونها تعتبر حكرا على الرجال؛

– صيغة التمويل الثلاثي تشكل نسبة معتبرة مقارنة بالصيغ الأخرى في تمويل المشاريع النسوية وهذا راجع إلى تخفيض نسبة الفوائد على القروض إلى 100% ونسبة المساهمة الشخصية؛كما اعتمدت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية صيغة التمويل الذاتي سنة 2020 بتمويل 6 مشاريع نسوية.

التوصيات :

مما جاء في الدراسة وبناء على النتائج العامة التي توصل إليها الباحث، يمكننا تقديم بعض التوصيات وهي:

–العمل على تذليل العقبات أمام المشاريع التي تعمل على التمكين الاقتصادي للمرأة وتحفيز المرأة على الاستثمار وإبراز قدراتها في مجالات أظهرت الكفاءة فيها.

– تنويع مجالات الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وإدخال استثمارات نسائية جديدة للزيادة من النسيج الاستثماري الوطني والدولي؛

– تقديم امتيازات إضافية للمرأة وذلك لتدم التمكين الاقتصادي لها عن طريق خلال تسهيل إدارة المشاريع النسوية التي توفر مناصب شغل دائمة في الجزائر؛

– تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة دور المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني؛

– برمجة أيام تحسيسية لتوعية النساء المستفيدات من دعم مختلف الوكالات واهم الخدمات والحوافز التي تقدمها وذلك لدعم كل مشاريع الاستثمار التي تتعهدها.

قائمة المصادر:

- ايمان بيبة منيرة سلامي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائري، العدد 03*، 2013 ص50.
- تمام جميل عمر الدراغمة. فاعلية التدريب المقدم المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات. *رسالة ماجستير*. كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية فلسطين ، 2014، ص17
- حنان عطا شملاوي، نهيل اسماعيل سقف الحيط. ، محددات تمكين المرأة في الدول العربية. مجلة *دراسات، العلوم الانسانية و الاجتماعية* ، 2019 المجلد 46 العدد 01 ص53.
- دباح نادية. ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها من 2000 الى 2009. كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3.سنة 2011
- صابر بلول أكرم الأحمر. مجلة التنمية البشرية . *منشورات جامعة دمشق* ، سنة 2007 ص 103.
- عطية حسين أفندي. تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر. *تقرير المؤسسة العربية للتنمية الادارية* .سنة 2003 ص65
- قنوفي وسيلة. مفهوم التمكين في عملية التنمية الانسانية. *مجلة البحوث السياسية و الإدارية* (العدد 04)، سنة 2015 ص 301.
- رقية حساني، رابح خوني، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية إطلالة على حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، 06، 2015.ص15
- قصي عبد الخالق فاضل النعيمي ، سناء حسين خلف الزركوش ، معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الادارية ، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 04 العدد13 سنة 2018، ص 08.
- ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد2 2016 ص 2
- Ayham, A. . Women's Economic Empowerment Worksheet as an Entrance to Social Empowerment. *A scientific paper in a scientific symposium in Syria* ,2008, p06.
- Taylor, G. P. . review of evaluation approches and methodes used by interventions on women and girls economic empowerment. *London ODI* .2014
- www.cnac.dz caisse national d'assarance -chomage (2020, 03 16). Consulté le 04 15, 2022,:
- *agence natinnal de gestion de micro-credit en Algerie*. (2020, 01 01). Consulté le 05 02, 2022, sur www.angem.dz
- https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf consulté le 13/06/2022.
- https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf .consulté le 13/06/2022